

## المملكة العربية السعودية

### خلفية

المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للبتترول في العالم؛ وشكل النفط والغاز ٩٠% من الدخل الحكومي و٨٨% من الصادرات في عام ٢٠١٠. ولا تشترك الشركات الأجنبية إلا في التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة على الحدود مع الكويت وفي تنمية احتياطات المملكة الضخمة من الغاز الطبيعي. وتسيطر شركة أرامكو السعودية على إنتاج ومبيعات النفط، وهي شركة مملوكة للدولة تنتج ٩٥% من نفط المملكة. وبالنظر إلى دور شركة أرامكو السعودية الكبير في الاقتصاد، فقد ركز تحليل مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية على احتكار الشركة لقطاع عمليات النفط الرئيسية.

### أداء المملكة العربية السعودية في "مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية"

حصلت المملكة العربية السعودية على درجة "راسب"، وهي ٣٤، واحتلت المرتبة ٤٨ من بين ٥٨ بلداً. وبوصفها تتسم بدرجة عالية من الاحتكار المركزي، فإن سياستها لإدارة الإيرادات غير واضحة وحصلت على درجات ضعيفة في كل مكونات المؤشر.

### البيئة المؤسسية والقانونية (المرتبة ٥٨/٥١، الدرجة ١٠٠/٣٠)

قوانين الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية غير كاملة ولا تسمح للجمهور بإجراء تدقيق مفيد لقطاع البترول، مما أدى إلى حصولها على درجة "راسب"، وهي ٣٠.

وتتملك شركة أرامكو السعودية الامتياز الوحيد لتنمية نفط المملكة، ولكن يجوز لها أن تتعاقد من الباطن مع شركات أجنبية لتقديم الخدمات البترولية. ويبدو أن عطاءات هذه العقود مفتوحة لجميع الشركات المؤهلة، على الرغم من أنه من المرجح أن تعطي سياسات "السعودة" ميزة للشركات المحلية.

وتشرف وزارة البترول والثروة المعدنية على شركة أرامكو السعودية، كما يشرف عليها بدرجة أقل المجلس الأعلى لشؤون البترول، وهو جهاز تنفيذي. وتدفع الشركة إتاوات وأرباح للدولة وتوفر الإمدادات للمصافي المحلية. وتحول الإيرادات إلى وزارة المالية ولكن المبالغ لا تنشر. ولا توجد شفافية في عملية الموازنة القومية، ولا يوجد وضوح حول كيفية استخدام الإيرادات النفطية.

ويتعين إجراء تقييمات للأثر البيئي ولكن لا تتاح نتائجها للجمهور. وتنتشر القوانين والمراسيم ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية وتشمل مبادئ توجيهية لعملية إصدار التراخيص في قطاعات غير قطاع النفط الرئيسي، ولكنها لا تشمل تفاصيل الترتيبات المالية. وليس لدى المملكة قانون بشأن حرية المعلومات.

### ممارسات الإبلاغ (المرتبة ٥٨/٤٣، الدرجة ١٠٠/٣٥)

تصدر الحكومة بيانات قليلة جداً عن مشاركة شركة أرامكو السعودية في قطاع البترول، وبالتالي حصلت المملكة على درجة "راسب"، وهي ٣٥.

وشروط الامتياز الممنوح لشركة أرامكو السعودية غير معروفة، على الرغم من أن الشركة تنشر بعض المعلومات عن العقود من الباطن المبرمة مع شركات الخدمات البترولية بعد اختيار العطاءات الفائزة. وبصفة عامة، لا تفصح الهيئات الحكومية عن بيانات تفصيلية عن الصناعة، ولكن تحتوي التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي على معلومات حديثة عن الاحتياطات من النفط وحجم الإنتاج والأسعار.

#### الضمانات الوقائية وضوابط الجودة (المرتبة ٥٨/٤٩، الدرجة ١٠٠/٣١)

حصلت المملكة العربية السعودية على درجة "راسب"، وهي ٣١، نتيجة الإشراف الحكومي المحدود وعدم نشر نتائج عمليات التدقيق.

وترجع العقود في الديوان الملكي ومجلس الوزراء وليس الهيئة التشريعية. ويشرف المجلس الأعلى لشؤون البترول على الإيرادات. وتشكك مصادر مستقلة في القوة التنظيمية لوزارة البترول والثروة المعدنية والمجلس الأعلى لشؤون البترول، مشيرة إلى أن شركة أرامكو السعودية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في العمليات اليومية على الرغم من أنها تتحاز لرغبات الأسرة الملكية.

وتجرى مراجعات داخلية للإيرادات البترولية، ولكن لا تتاح البيانات إلا لعدد محدود من المسؤولين. ولا يطلب من المسؤولين في الجهاز التنظيمي الإفصاح على مصالحهم المالية في قطاع النفط.

#### البيئة المواتية (المرتبة ٥٨/٢٧، الدرجة ١٠٠/٣٨)

حصلت المملكة العربية السعودية على درجة "راسب"، وهي ٣٨. وكان أدائها جيدا نسبيا وفقا لمقاييس سيادة القانون ومكافحة الفساد، وكانت بالقرب من قاع الترتيب العالمي من حيث الديمقراطية وانفتاح الموازنة.

#### الشركات المملوكة للدولة (المرتبة ٤٥/٢٧، الدرجة ١٠٠/٤١)

تقوم شركة أرامكو السعودية بعدد من الأنشطة لتحقيق أهداف الدولة. فتبيع النفط إلى المصافي المحلية بتخفيض كبير، وتدعم بشكل فعال أسعار الطاقة الوطنية، وتلتزم بحرص توظيف تفضل المواطنين السعوديين. وتشتمل التقارير السنوية للشركة على معلومات عن الإيرادات النفطية، والاحتياطات، والإنتاج، والاستثمارات، والعقود من الباطن، والمبادرات الاجتماعية. ولا تشتمل التقارير على معلومات عن الإتاوات، أو الأرباح الموزعة، أو المدفوعات الأخرى للدولة. ويراجع مراجعون مستقلون وداخليون حسابات شركة أرامكو السعودية، ولكن النتائج لا تنشر.

#### صناديق الموارد الطبيعية (المرتبة ٢٣/١٧، الدرجة ١٠٠/١٩)

تضم صناديق الادخار السعودية صندوق الاستثمارات العامة، الذي يمول مشروعات التنمية الاقتصادية وتديره وزارة المالية. وتمول هذه الصناديق بالكامل تقريبا من فوائض الإيرادات النفطية، ولكن لا تتوافر إلا معلومات محدودة عن أصولها ومعاملاتها.

## درجات المملكة العربية السعودية المجمع، وحسب المكونات، وحسب المؤشرات

المرتبة (من ٥٨)	المرتبة (من ١٠٠)	الدرجة
٣٣	لا ينطبق	التقارير الشاملة للصناديق الخاصة
لا ينطبق	لا ينطبق	قواعد التحويلات على المستوى دون الوطني
لا ينطبق	لا ينطبق	التقارير الشاملة للتحويلات على المستوى دون الوطني
لا ينطبق	لا ينطبق	الإبلاغ ببيانات التحويلات على المستوى دون الوطني
٤٩	٣١	<b>الضمانات الوقائية وضوابط الجودة</b>
٥٦	٢٢	التحقق من سلامة عملية إصدار التراخيص
٢٢	٢٩	التحقق من سلامة عملية الموازنة
٢٩	صفر	جودة التقارير الحكومية
صفر	٣٣	إفصاح الحكومة عن تضارب المصالح
٣٣	٥٠	جودة تقارير الشركات المملوكة للدولة
٥٠	١٠٠	تدقيق تقارير الشركات المملوكة للدولة
١٠٠	صفر	استخدام الشركات المملوكة للدولة للمعايير المحاسبية الدولية
صفر	٥٠	إفصاح الشركات المملوكة للدولة عن تضارب المصالح
٥٠	٦٧	جودة تقارير الصناديق الخاصة
٦٧	صفر	تدقيق تقارير الصناديق الخاصة
صفر	صفر	التزام الحكومة بقواعد تنظيم الصناديق الخاصة
صفر	صفر	التحقق من سلامة إنفاق الصناديق الخاصة
صفر	لا ينطبق	إفصاح الصناديق الخاصة عن تضارب المصالح
لا ينطبق	لا ينطبق	جودة تقارير التحويلات على المستوى دون الوطني
لا ينطبق	لا ينطبق	التزام الحكومة بقواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون الوطني
٢٧	٣٨	<b>بيئة مواتية</b>
٦٦	٧	الفساد (مؤشر تصورات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، والسيطرة على الفساد في "مؤشر الحوكمة العالمي")
٧	٤	الموازنة المفتوحة (مؤشر منظمة الشراكة الدولية للموازنات)
٤	٥٣	المساءلة والديمقراطية (مؤشر الديمقراطية الذي تعده "وحدة الاستخبارات الاقتصادية"، وإبداء الرأي والمساءلة في "مؤشر الحوكمة العالمي")
٥٣	٦٠	فعالية الحكومة (مؤشر الحوكمة العالمي)
٦٠		سيادة القانون (مؤشر الحوكمة العالمي)

مُرضي (خضراء)      ضعيف (برتقالي)  
جزئي (أصفر)      راسب (أحمر)

المرتبة (من ٥٨)	المرتبة (من ١٠٠)	الدرجة
٤٨	٣٤	<b>الدرجة المجمع</b>
١٨	٣٠	<b>البيئة المؤسسية والقانونية</b>
صفر	٦٧	قانون حرية المعلومات
٦٧	صفر	تشريعات قطاعية شاملة
صفر	٦٧	المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
٦٧	٥٠	استقلالية عملية إصدار التراخيص
٥٠	٥٠	التقييمات اللازمة للأثر البيئي والاجتماعي
٥٠	٣٣	الوضوح في تحصيل الإيرادات
٣٣	صفر	ميزان شامل للقطاع العام
صفر	صفر	التقارير المالية المطلوبة من الشركات المملوكة للدولة
صفر	لا ينطبق	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة محددة في القانون
لا ينطبق	لا ينطبق	قواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون الوطني محددة في القانون
٤٣	٣٥	<b>ممارسات الإبلاغ</b>
لا ينطبق	صفر	عملية إصدار التراخيص
صفر	صفر	العقود
صفر	٥٠	تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي
٥٠	٦٧	بيانات التقييم
٦٧	٦٧	حجم الإنتاج
٦٧	٣٣	قيمة الإنتاج
٣٣	٢٠	المصادر الرئيسية للإيرادات
٢٠	٣٣	المصادر الثانوية للإيرادات
٣٣	٣٣	الدعم
٣٣	١٧	أسماء الشركات العاملة
١٧	٥٧	التقارير الشاملة للشركات المملوكة للدولة
٥٧	صفر	بيانات إنتاج الشركات المملوكة للدولة
صفر	١٠٠	بيانات إيرادات الشركات المملوكة للدولة
١٠٠	٥٠	الأنشطة شبه المالية العامة للشركات المملوكة للدولة
٥٠	صفر	مجالس إدارات الشركات المملوكة للدولة
صفر	صفر	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة